

**قرار رئيس مجلس الوزراء
بمشروع قانون**

باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر

مشروع القانون الآتي نصه، يقدم إلى مجلس النواب:

(المادة الأولى)

يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من أول أكتوبر

سنة ٢٠١٩.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

رئيس مجلس الوزراء

(دكتور/ مصطفى كمال مدبولي)



٢٠١٩/ /



جمهورية مصر العربية

وزارة العدل

مكتب الوزير

المذكرة الإيضاحية

لمشروع قانون رقم () لسنة ٢٠١٩

باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦

صدر القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقررًا اختصاص محكمة أو أكثر من محاكم الجنايات بمحكمة استئناف القاهرة ، منعقدة في غرفة مشورة ، للفصل في الطعون في أحكام محكمة الجناح المستأنفة ، وحددت المادة الثالثة من القانون المشار إليه مدة سريان القانون بثلاث سنوات اعتباراً من الأول من أكتوبر سنة ٢٠١٦ .

ولما كان العمل بالقانون المشار إليه أبلغ الأثر في تحقيق العدالة الناجزة بالفصل في الطعون بالنقض في الأحكام الصادرة من محكمة الجناح المستأنفة ، التي تتقل كاهل محكمة النقض ، سيما وأن محكمة النقض عقب صدور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ تنظر الموضوع إذا ما حكمت بنقص الحكم ، الأمر الذي استدعى اقتراح المشروع المائل لاستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ .

وورد مشروع القانون في مادة واحدة بخلاف مادة النشر .

ويقضى المشروع باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الأول من أكتوبر سنة ٢٠١٩ .

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرفق ، رجاء الموافقة عليه ، والسير في إجراءات استصداره .

وزير العدل

المستشار /

٢٠١٩/٩/١٠

(محمد حسام عبد الرحيم)



مذكرة

للمعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٦، تقدمت الحكومة بمشروع قانون "باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من أول أكتوبر سنة ٢٠١٩".

وتنص المادة رقم (١٢٢) من الدستور على "لرئيس الجمهورية، وللمجلس الوزراء، ولكل عضو في مجلس النواب اقتراح القوانين".

ويحال كل مشروع قانون مقدم من الحكومة أو من عشر أعضاء المجلس إلى اللجان النوعية المختصة بمجلس النواب، لفحصه وتقديم تقرير عنه إلى المجلس.....".

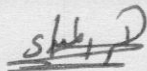
كما تنص الفقرة الأولى من المادة (١٥٨) من اللائحة الداخلية للمجلس على "يعرض الرئيس على المجلس مشروعات القوانين المقدمت من رئيس الجمهورية أو الحكومة أو عشر أعضاء مجلس النواب في أول جلسة تالية لورودها أو تقديمها بحسب الأحوال، ليقرر المجلس إحالتها إلى اللجان النوعية المختصة. وللرئيس أن يحيلها إلى اللجان النوعية المختصة مباشرة، ويخطر المجلس بذلك في أول جلسة".

وباستقراء نصوص مشروع القانون المعروض، يتبين أنه يدخل في اختصاص لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، عملاً بحكم المادة (٤٤) من اللائحة الداخلية للمجلس.

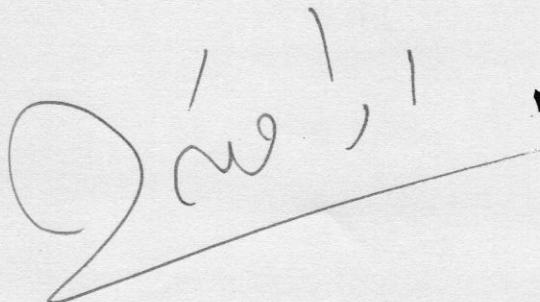
ومن ثم فمن المقترح- حال الموافقة- إحالة مشروع القانون المرافق إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية.

والأمر معروض على سيادتكم، برجاء التفضل بالنظر.

نائب الأمين العام



المستشار/ أحمد المهدي



٢٠١٩/٩/

10/10